الاقتصاد والأعمال

البورصة: مواعيد رمضان من 10.30 إلى 2.00

أعلنت بورصة الكويت ساعات التداول الرسمية خلال شهر رمضان المبارك بحيث يتم افتتاح التداول في السوق عند الساعة العاشرة والنصف صباحا وإغلاق السوق الساعة الثانية ظهرا.

وقالت البورصة في بيان صحفي أمس السبت إن فترة مزاد الافتتاح ستكون من الساعة 10ر30 صباحا إلى الساعة 10ر40 وجلسة التداول المستمر من الساعة 10ر40 صباحا إلى الساعة 13ر05. وأضافت أن جلسة مزاد الإغلاق ستكون من الساعة 13ر05 إلى الساعة 13ر15 وجلسة التداول بسعر الإغلاق من الساعة 13ر15 إلى الساعة 13ر20 وجلسة الشراء الإجباري من الساعة 13ر30 إلى الساعة 13ر45. وذكرت البورصة أنها ستستأنف العمل بساعات التداول المعتادة للسوق ابتداء من أول يوم عمل بعد عطلة عيد الفطر السعيد. وبهذه المناسبة تقدمت بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى القيادة السياسية والحكومة الرشيدة والشعب الكويتي الكريم وكل المقيمين بحلول الشهر المبارك داعية المولى عز وجل أن يعيده على الأمتين العربية والإسلامية بالخير واليمن والبركات.

ذكر التقرير ضرورة العمل على إنجاح مشروع المنطقة الاقتصادية

«الشال»: الكويت لا تحتمل فشلاً جديداً بعد النتائج العكسية لخطط التنمية

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن المنطقة الاقتصادية الشمالية، أنه إستكمالاً لتعليق سابق لنا حول مشروع المنطقة الاقتصادية والذي نتمنى له النجاح لأن الكويت لا تحتمل فشل جديد بعد النتائج العكسية لكل خطط التنمية التي تبنتها، ولأن المشروع حقق بداية أفضل، نود التنبيه إلى مناحي القلق حوله. وذكرنا في فقرة سابقة، أن ما تقوم به الحكومة المهيمنة على مصالح البلد، يسير بإتجاه يناقض تماماً أهداف المشروع، مثل ارتفاع كلفة كل ما تقوم به مثل خدمات التعليم والخدمات الصحية والبنى التحتية، ورداءة نوعيتها وفساد معظمها.

وفي الكويت، وفي ظاهرة هي الأولى من نوعها، هناك هيئتين، يتشارك في إدارتهما ووضع أهدافها الإستراتيجية منظومة من الوزراء مشتركة في معظمها في كل من الهيئتين وهما «المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية» و«المجلس الأعلى للبترول». دراسة «ماكنزي» المحدثة –مارس –2019، «للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية»، تقطع بإنحسار أهمية البترول وتذكر أيضاً «النفط يفقد أهميته الإستراتيجية وقيمته الحقيقية» بما يتطلب تنويع مصادر الدخل بعيداً عنه، وتقدر الحاجة إلى مبالغ تراوح ما بين 400–650 مليار دولار أمريكي لتحقيق ذلك. بينما لدى الثانية، «مؤسسة البترول الكويتية» إستراتيجية وأهداف معلنة لزيادة الإعتماد على البترول ورفع طاقته الإنتاجية إلى 4 مليون برميل يومياً بحلول عام 2040، وبتكلفة بحدود 450 مليار دولار أمريكي، أي المزيد من الاعتماد عليه والارتباط به.

الهيئتان الحكوميتان، ومن الأخذ في الإعتبار مأزق الميزانية العامة المرهقة لدى الحكومة المركزية، تتنافسان لتحقيق هدفان متناقضان بتكلفة قد تصل إلى ألف مليار دولار أمريكي، أي رقم قريب من كل المبلغ الذي قدرته وكالة «فيتش» لحاجة الصين لتمويل مبادرة الحزام والطريق، أي مبلغ لا يمكن لمستقبل البلد إحتماله، سواء جاء استثماراً أو إقتراضاً، وسوف تنعكس تبعاته سلباً وبحدة على إستقرارها الاقتصادي والمالي والسياسي.

من الناحية النظرية، هناك إدارة تنفيذية عامة واحدة للبلد، هي مجلس الوزراء، بينما من الناحية الفعلية، هناك ثلاث إدارات عامة مستقلة عن بعضها، وكل منها تعمل من دون قصد على إفشال مشروع الأخرى، فالموارد المالية لا تكفي، وإعداد رأس المال البشري دون المستوى المطلوب بكثير، والأهداف لكل منها مناقضة للأخرى.

ما يحدث في الكويت هو سابقة لا مثيل لها في أي تجربة تنمية في العالم، فالسائد، هو أن تكون الأهداف لكل البلد موحدة، والإدارات المسئولة عن كل جزئية فيها تعمل بجهد يكمل بعضه البعض، لا أن يناقضه، ذلك ليس حال الكويت للأسف. وقد يبدو أن الوضع معقداً ومحبط ولا حل له، والواقع أن الحل في غاية الوضوح والسهولة، فالإدارة العامة الحالية تترك فراغاً واسعاً ناتج عن عجزها عن إدارة شركة صغيرة، ومن البديهي أن يقفز لملء الفراغ كائن من كان، والحل هو في تقوية وتوحيد تلك الإدارة لتقوم بتوحيد وتنسيق أهداف الكيانات الثلاثة، وذلك حتى الآن في حدود الممكن مادام مشروعاً، النفط والمنطقة الاقتصادية لحسن الحظ، لازالا في بدايتهما، أي لم تظهر بعد آثار تناقضاتهما. خاطرة أخيرة تثير قلق إضافي وهي حول أثر المشروع على الوضع البيئي للجزر الخمس، وهو آخر ما تبقى من إرث للأجيال القادمة، والواقعة محل القياس هي ما حدث «لجون الكويت» من تلف هائل، وهو ثاني أفضل حاضنات العالم للأحياء المائية، والمؤكد أن بيئة الجزر تواجه خطر مماثل.

19.2 مليار دينار إيرادات نفطية مفترضة للسنة المالية الحالية

ورد في تقرير الشال الأسبوعي عن النفط والمالية العامة – أبريل 2019 ، أنه بانتهاء شهر أبريل 2019، انتهى الشهر الأول من السنة المالية الحالية 2020/2019، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر أبريل، نحو 71.3 دولار أمريكي للبرميل، وهو يزيد بنحو 16.3 دولار أمريكي للبرميل، أي بما نسبته نحو 29.6%، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 55 دولار أمريكي للبرميل، وأيضاً يزيد بنحو 21.3 دولار أمريكي عن معدل سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 50 دولار أمريكي. وكانت السنة المالية الفائتة 2019/2018، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 68.5 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر أبريل 2019 أعلى بنحو 4.1% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، ولكنه أدنى بنحو 8.7– دولار أمريكي للبرميل من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 80 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر أبريل، بما قيمته نحو 1.6 مليار دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية، نحو 19.2 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 4.7 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية، والبالغة نحو 14.5 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.9 مليار دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 21.1 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2020/2019 عجزاً قيمته 1.4 مليار دينار كويتي، ولكن شهر واحد لا يصلح سوى لاستخدامه مؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية.

انخفاض سيولة البورصة إلى 702.7 مليون دينار خلال أبريل

ذكر تقرير الشال الأسبوعي عن أداء بورصة الكويت – أبريل 2019 ، لقد كان أداء شهر أبريل مختلطاً مقارنة بأداء شهر مارس، حيث انخفضت القيمة المتداولة أي سيولة البورصة ولكن مع أداء موجب للمؤشرات، حيث ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 1%، ومؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 0.2% وكذلك ارتفع مؤشر الشال بنحو 0.2%، بينما انخفض مؤشر السوق الرئيسي بنحو 1.8%–.

وحققت سيولة البورصة في شهر أبريل مستوى منخفض مقارنة بسيولة شهر مارس، حيث بلغت السيولة نحو 702.7 مليون دينار كويتي منخفضةً من مستوى 817.2 مليون دينار كويتي لسيولة شهر مارس. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر أبريل بحدود 33.5 مليون دينار كويتي، وبانخفاض بنحو 14%– عن معدل تلك القيمة لشهر مارس حين بلغت 38.9 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور الأربع الأولى (أي في 81 يوم عمل) نحو 2.569 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 31.7 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 160.5% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2018 البالغ نحو 12.2 مليون دينار كويتي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 88.2% إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2018 البالغ نحو 16.8 مليون دينار كويتي.

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 0.9% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.1% فقط من تلك السيولة، و4 شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 1.4% فقط من قيمة الشركات المدرجة على نحو 7.6% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل بقوة إلى شركات قيمتها ضئيلة. أما توزيع السيولة على الأسواق الثلاثة خلال شهر أبريل 2019، فكانت كالتالي:

السوق الأول (19 شركة) حظي بنحو 562.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 80% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 50% من شركاته على 86.2% من سيولته ونحو 69% من كامل سيولة البورصة، بينما حظيت نصف شركاته الأخرى على ما تبقى أو نحو 13.8% من سيولته. وبلغ معدل تركز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 7 شركات ضمنه على نحو 76.7% من سيولته.

السوق الرئيسي (144 شركة) وحظي بنحو 140.3 مليون دينار كويتي أو نحو 20% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 78.5% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 21.5% من سيولته، ولا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للتطور مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

سوق المزادات (12 شركة) وحظي بنحو 33.8 ألف دينار كويتي فقط أو نحو 0.005% من سيولة البورصة، وذلك أيضاً في حدود المتوقع، فالهدف الأساس هو إعطاء تلك الشركات نافذة منظمة للسيولة حتى وإن لم يتحقق لأي منها تداول سوى على فترات متباعدة، ومن الممكن أن نشهد طفرة منفردة في قيمة تداولاته بين الحين والآخر.

«الخليج»: فروعنا تفتح من الساعة 10 صباحاً إلى 1:30 ظهراً

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، يسر أسرة بنك الخليج أن تتقدم بأطيب التهاني والتبريكات إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي عهده الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، حفظهم الله ورعاهم، وإلى الحكومة الكويتية الرشيدة والشعب الكويتي الكريم. وبهذه المناسبة، يود بنك الخليج أن يعلن لعملائه الكرام عن مواعيد العمل لدى فروعه خلال شهر رمضان المبارك. حيث بإمكان العملاء إجراء جميع معاملاتهم المصرفية من خلال زيارة شبكة فروع البنك البالغ عددها 58 فرعاً المنتشرة في أنحاء الكويت طوال أيام الشهر الفضيل من الساعة 10 صباحاً وحتى الـ1:30 ظهراً. أما ساعات عمل المقر الرئيسي والإدارات المساندة في البنك خلال الشهر الفضيل فتمتد من الساعة 9:30 صباحاً وحتى 2:30 ظهراً. على أن يعاود البنك تطبيق أوقات العمل المعتادة في أول يوم عمل بعد عطلة عيد الفطر السعيد.

«بيتك» يحقق 61.34 مليون دينار أرباحاً صافية

قال تقرير الشال الأسبوعي عن نتائج بيت التمويل الكويتي – الربع الأول 2019 ، لقد أعلن بيت التمويل الكويتي نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك)بعد خصم الضرائب(بلغ نحو 61.34 مليون دينار كويتي، وبارتفاع بلغ نحو 9.95 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 19.4%، مقارنة بنحو 51.39 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية مقابل انخفاض ضئيل في إجمالي المصروفات التشغيلية، وكذلك انخفاض جملة المخصصات بنحو 15.9%. وبذلك، ارتفع الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم المخصصات) بنحو 7.84 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 7.1%، وصولاً إلى نحو 118.14 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 110.30 مليون دينار كويتي. وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 7.73 مليون دينار كويتي أي نحو 4.1%، وصولاً إلى نحو 196.84 مليون دينار كويتي، مقارنة بما قيمته 189.11 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق. وجاء ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات استثمار بنحو 14.20 مليون دينار كويتي أو بنسبة 125.6%، وصولاً إلى نحو 25.50 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 11.30 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي ربح العملات الأجنبية بنحو 2.32 مليون دينار كويتي أو بنسبة 33.5%، ليصل إلى 9.26 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 6.94 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 10.14 مليون دينار كويتي وبنسبة 7.3%، وصولاً إلى نحو 128.24 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 138.38 مليون دينار كويتي.

ومن جهة أخرى، انخفض إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 115 ألف دينار كويتي أو نحو 0.1%، أي من نحو 78.81 مليون دينار كويتي إلى نحو 78.70 مليون دينار كويتي، نتيجة انخفاض بندي تكاليف موظفين ومصروفات عمومية وإدارية بنحو 2.27 مليون دينار كويتي، مقابل ارتفاع بند استهلاك وإطفاء بنحو 2.16 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 40%، بعد أن بلغت نحو 41.7% خلال الفترة ذاتها من عام 2018. وانخفض إجمالي المخصصات بنحو 7.55 مليون دينار كويتي وبنسبة 15.9%، وصولاً إلى نحو 40.02 مليون دينار كويتي.

«التجارة» تلزم شركات التأمين بتعيين خبير اكتواري لكل أنواع التأمين

أصدرت وزارة التجارة والصناعة قرارا ألزمت بموجبه شركات التأمين بتعيين خبير اكتواري لكل أنواع التأمين وموافاة القطاع المختص بما يفيد ذلك.

وقالت الوزارة في بيان صحفي أمس السبت إن العمل بهذا القرار يبدأ اعتبارا من الأول من شهر يوليو المقبل لافتة إلى أنه يشمل كل أنواع التأمين بعد أن كان مقصورا في السابق على وثائق التأمين على الحياة.

وأشارت إلى أن هذا القرار جاء بالتعاون والتنسيق مع جمعية المحاسبين والمدققين الكويتية. يذكر أن الخبير الاكتواري متخصص بنظريات وتطبيقات علوم الرياضيات والإحصاءات ويعنى في ذلك بقياس المخاطر المستقبلية وما ينتج عنها من مشكلات ويمكن له المساهمة في نقاط كثيرة بمجالات التقاعد والتأمين بأنواعه وتغطياته المختلفة.

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry